

بطولة لبنان :
الأنصار - الصفاء اليوم
والأخاء - العهد غداً
ص ٩

الدّيار

رودجرز يعود الى ليفربول
خصماً اليوم ولقاء مرتقب
بين برشلونه واشبيلية غداً
ص ١٠

لبنانية - سياسية - مستقلة الحقيقة في كل دار
2000 L.L.

السنة الواحدة والثلاثون - العدد ١٠٩٣٠ - السبت ٥ تشرين اول ٢٠١٩ - Samedi 5 Octobre 2019 - 10930 - N° 31 eme annee - www.addiyaronline.com - ١٦ صفحة

الخلاف حول آلية الاصلاحات يؤخر الموازنة وإحالتها الى المجلس الازمات الاقتصادية تتفاعل ودعوات جديدة للتصعيد والإضراب لقاء الحريري وباسيل: أجواء ممتازة وتكريس التسوية الرئاسية



ازدحام على محطات الوقود عصر امس بعد التهديد بالاضراب الاثني

سنتجا لخطوات تصعيدية تدريجية محذرة من اللجوء الى فرض ضرائب جديدة، ومؤيدة الاضراب الرمزي للتجار بالتوقف عن العمل لمدة ساعة يوم الخميس في ١٠ الجاري.

وبقي سعر صرف الدولار في سوق الصيرفة مرتفعاً عن السعر الرسمي، فيما لوحث نقابة الصيارفة بالتوقف عن العمل احتجاجاً على ملاحقة عدد من الصيارفة، معتبرة انها تعمل وفق القانون وتعاميم مصرف لبنان.

في المقابل لم تظهر اشارات ايجابية توجي بمعالجة أو حل هذه الازمة، فيما اكدت مراجع مسؤولة ان التركيز هو على الاسراع في اقرار الموازنة وإحالتها الى مجلس النواب وكذلك اقرار مشاريع القوانين الاصلاحية التي تعيد الثقة بلبنان وباقتصاده ووضعه المالي.

وقال مصدر وزاري ان هناك نقاشاً مستمراً لقرار الموازنة بسرعة وإحالتها الى المجلس النيابي في الموعد الدستوري اي قبل ١٥ تشرين الاول الجاري.

وحول اسباب تأخرها في مجلس الوزراء رغم

كتب محمد بلوط

يبدو ان الاسبوع المقبل مرشح ان يشهد مرة اخرى عودة الاحتكام الى الشارع والاضراب والتظاهر في ظل مراوحة المساعي لمعالجات فورية تخفف من وطأة ازمة الدولار التي اندلعت في الاسابيع الاخيرة.

وحسب المعلومات المتوافرة فان هناك محاولات من ناشطين عبر وسائل التواصل الاجتماعي لاستئناف التحويلات والتظاهر مع مطلع الاسبوع، بينما يحاول البعض تنفيذ اعتصامات وللجوء الى الشارع في الساعات المقبلة.

ويتوافق ذلك مع اعلان اصحاب محطات الوقود وموزعي المحروقات الاضراب المفتوح اعتباراً من بعد غد الاثنين اذا لم يحصل تطور ايجابي بشأن مطلبهم المتعلق بشراء هذه المادة بالليرة.

وتحدثت معلومات ايضا عن تلويح بالتحرك السلبي لقطاعات اخرى مثل الافران بسبب ازمة الدولار، واعلنت الهيئات الاقتصادية ايضا انها

(تتمة المناشيت ص ١٦)

مواجهة الإستحقاقات المالية تبدأ بإقرار موازنة ٢٠٢٠ مع إصلاحات خطأ كبير ارتكبه أصحاب نظرية «الإنهيار» بالتعتيم على وديعة الـ ١,٤ مليار دولار الفساد هو المسؤول عن الوضع الحالي وليس الإعلام الذي يقوم بوظيفته كسلطة رابعة

اللجنة بدراسة قانون جديد للمناقصات اعتبره اقبوني أنه قانون ممتاز، كما تمت دراسة تخصصية قطاع الاتصالات.

وكانت اللجنة قد درست منذ يومين مشروع قانون الجمارك الجديد الذي قدمه وزير المال علي حسن خليل. وبحسب تصريح هذا الأخير، يُدخّل القانون الجديد إصلاحات جذرية جوهرية وبنوية في الجمارك وفي الإجراءات الجمركية وهو ما سيؤثر إيجاباً على إيرادات الدولة. وبالتالي سيتم إقرار هذا المشروع في مجلس الوزراء من دون الحاجة إلى قانون في

مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع المالية هو أمر بغير مكانه، إن يبقى الفساد المسؤول الأول والأخير عما يصيب لبنان حالياً.

لجنة الإصلاحات الوزارية

اللجنة الوزارية المكلفة بدراسة الإصلاحات المالية والاقتصادية اجتمعت امس في السراي الحكومي بحضور كل من نائب رئيس الوزراء غسان حاصباني بالإضافة إلى الوزراء علي حسن خليل، محمد فنيش، جمال الجراح، منصور بطيش، محمد شقير، صالح الغريب، سليم جريصاتي، يوسف فنيانوس، كميل أبو سليمان، وائل أبو فاعور وعادل أقبوني، أجواء الاجتماع كانت ايجابية بحسب التصاريح حيث قامت

المولجة دراسة الإصلاحات الواجب إرفاقها في موازنة العام ٢٠٢٠: التوجه الأول ينص على اقرار الإصلاحات في قانون الموازنة بشكل يسمح بإظهار جذية التعاطي مع الوضع الحالي أقله أمام المجتمع الدولي؛ والتوجه الثاني ينص على اقرار الموازنة تقريباً بالحالة التي رفعها معالي وزير المال علي حسن خليل، على أن يتم إقرار سلة من القوانين الاصلاحية بالتوازي مع هذه الموازنة.

على صعيد آخر، لعبت الشائعات التي طالت مالية الدولة والليرة اللبنانية دوراً سلبياً في تصنيف لبنان الائتماني والدليل يكمن في نقل بعض وكالات الأنباء أخباراً هدامة عن بعض الصحف المحلية، إلا ان تحميل الصحافة والإعلام عامة

بروفسور جاسم عجاقة

مع دخول لبنان فترة الثلاثة أشهر الحاسمة مالياً، بدأ المراقبون يطرحون الأسئلة عن مصير موازنة ٢٠٢٠. هذه الموازنة، التي تُشكل مع ملف الكهرباء مفتاح تحرير أموال مؤتمن سيدر، يجب إقرارها في مهلةا الدستورية تقادياً لأي ردة فعل في الأسواق المالية ومن قبل وكالات التصنيف الائتماني. والأهم هو احتواء هذه الموازنة على إصلاحات وضعتها تقارير وكالات التصنيف الائتماني كشرط أساسي لعدم تخفيض تصنيف لبنان الائتماني في نهاية هذا العام. وبحسب المعطيات المتوفرة، هناك توجهان لدى اللجنة

(تتمة خبر مواجهة ص ١٦)

طهران : لندن دفعت غرامة ضخمة لبنك إيراني السعودية : دعوات الحوثيين للتهمة ايجابية

قال السفير الإيراني لدى لندن، حميد عبيدي نجاد، إن بريطانيا دفعت غرامة مالية ضخمة قدرها ١,٢ مليار جنيه إسترليني لبنك إيراني. وكتب نجاد تغريدة على تويتر أكد فيها أن

منفذ هجوم باريس صاح «الله أكبر»

بين الأمرين. يذكر أن المعتدي (٤٥ عاماً) كان يعمل في مديرية الشرطة كموظف في قسم المعلوماتية، ويعاني من الصمم، واعتنق الإسلام قبل ١٨ شهراً وفقاً لوسائل إعلام فرنسية.

ووقع الاعتداء بعد ظهر الخميس داخل المركز الذي يضم عدداً من مديريات الشرطة الباريسية، والواقع في الوسط التاريخي للعاصمة الفرنسية، قرب كاتدرائية نوتردام.

استشهاد فلسطيني خلال الجمعة الـ (٧٧) لكسر الاحتلال



اكدت وزارة الصحة الفلسطينية مقتل مواطن برصاص قوات الاحتلال الإسرائيلي شرق جباليا، مضيفاً أن «الطواقم الطبية في القطاع أفضلت أهداف سياسة القتل التي ينتهجها الاحتلال بحق التجمعات السلمية المشاركة في مسيرة العودة». وأفادت الوزارة بأنه تم التعرف على هوية القتيل شرق جباليا، وهو الشاب علاء نزار عايش حمدان (٢٨ عام).

السيستاني يدعو لتدارك الامور قبل فوات الاوان ٤٤ قتيلاً ضحايا الاحتجاجات ومقتدى الصدر يعلق عمل نوابه



الغضب الشعبي يتصاعد في العراق ضد الفساد وعدم بناء دولة قسادية وقسوية، والاحتجاجات شملت كل المناطق العراقية وتخطت حدود الطائفية بغضب شعبي واسع ضد الفساد والحكومة وما يحصل في العراق.

واستمرت الاحتجاجات امس، وإن تراجعت حدتها وخسرت عشرات من المتظاهرين الى الشوارع في شرق البلاد، على الرغم من حظر التجول المفروض في بغداد منذ ليلة الأربعاء، على حد قول البياتي.

وأصيب اثنان من المحتجين في شرق بغداد

(التتمة ص ١١)

وزراء إلى التحقيق... كيدية سياسية أم مكافحة فساد؟

ص ٢

من ألقى «اللقاء الحواري في القنطاري»... ولماذا؟

انتخابات المجلس الشرعي الاسلامي منافسة دون معركة

ص ٤

في القاع بلبله... الناخزون يبنون منازل في املاك البلدية!!

ص ٥

مروحيات اميركية توأزر «قسد» في الاعتقالات شرق الفرات

محافظة شرق الفرات لنقلهم الى معسكرات التجنيد الإجباري. نقل مراسل «سبوتنيك» عن مصادر (تتمة خبر مروحيات ص ١١)

البيت الأبيض يعد اعتراضاً الى الكونغرس بشأن عزل ترامب

أفادت وكالة «أسوشيتد برس» بأن البيت الأبيض يعد اعتراضاً رسمياً على التحقيق الذي أطلقه مجلس النواب الأميركي بهدف تحديد ما إذا كان يجب بدء

(تتمة خبر البيت الأبيض ص ١١)



تتمتات

الخلاف حول آلية الإصلاحات يؤخر الموازنة وإحالتها الى المجلس الازمات الاقتصادية تتفاعل ودعوات جديدة للتصعيد والإضراب لقاء الحريري وباسيل: أجماع ممتازة وتكريس التسوية الرئاسية

(تتمتة المناشيت)

والهيئات الدولية لدعم ومساعدة لبنان. واللافت في هذا المجال ان اللجنة الى جانب مناقشة عدد من القوانين الإصلاحية، بدأت ايضا مناقشة أوراق اقتصادية مفصلة مقدمة من بعض الأطراف لمعالجة الأوضاع الاقتصادية والمالية والتي سيكون في حال اقرارها جزء منها داخل الموازنة.

والمعلوم ان الرئيس الحريري قدم ورقة مفصلة وكذلك فعل الوزير جبران باسيل والقوات اللبنانية.

وكان نقل النواب عن الرئيس بري يوم الأربعاء الماضي ان هناك مقررات من ٢٢ بندا اتفق عليها وصدرت عن اجتماع بعيدا الموسع، وان المطلوب تنفيذ هذه البنود قبل اي شيء، منتقدا الفرق من مناقشة أوراق اخرى طالما ان هذه البنود كانت موضع توافق وتحتاج الى التنفيذ.

وقال مصدر وزاري في المقابل ان اجتماع بعيدا توصل الى سلسلة بنود وخيارات، لكن ذلك لا يمنع ولا يلغي البحث او مناقشة مثل هذه الأوراق، مع العلم ان مناقشة القوانين

الإصلاحية المستقلة تحتاج الى وقت ولا تكون بين ليلة وضحاها، مع التأكيد ان هناك رغبة وحرصا شديدين على درسها واقرارها بالتزامن مع درس واقرار الموازنة في الحكومة والمجلس النيابي.

واكد المصدر الوزاري ان هناك ثلاث اولويات يجب التركيز عليها لخلق اجواء الثقة ووقف التدهور الحاصل هي:

١- اقرار موازنة العام ٢٠٢٠
٢- حسم ملف الكهرباء والاتفاق على دفتر الشروط والخطوات التنفيذية بأسرع وقت.

٣- التهدئة السياسية والابتعاد عن اسلوب المزايدات والشعبوية، وتجنب التأكيد بان الموازنة ستحال الى المجلس قبل ١٥ تشرين الأول الجاري، مكتفيا بالقول يجب العمل على ذلك لكن لا يستطيع الجزم في هذا الشأن.

واشار الى ان النقاش حول ادخال القوانين الإصلاحية هو الذي ادى الى تأخير اقرار مجلس الوزراء للموازنة.

ومساء نفى الرئيس الحريري ان يكون قد تم تعليق العمل في مشروع قانون الموازنة للعام ٢٠٢٠ بانتظار الاتفاق على الإصلاحات اللازمة، مؤكدا «اننا نعمل على كل الملفات في وقت واحد، ولذلك ترون في هذه الايام تركيزا على الإصلاحات

لمعرفة ما يمكن ادخاله ضمن الموازنة المقبلة».

ووصف في دردشة صحفية لقاءه مع الوزير جبران باسيل امس بأنه جيدا جدا لافتا الى «ان هناك هجمة غير طبيعية على البلد». وقال «هناك جهد كبير تقوم به الحكومة وانشاء الله ستخرج من هذه الأزمة». وكان الحريري اجتمع في بيت الوسط مع باسيل لأكثر من ساعة.

وقالت مصادر الرجلين بان الاجراء كانت ممتازة، مشيرة في هذا المجال الى معالجة وتجاوز الاجراء الملبدة التي سادت بين الحريري من جهة ورئيس الجمهورية وباسيل من جهة ثانية.

وقالت مصادر مطلعة ان الامور كانت قد عولجت قبل جلسة مجلس الوزراء التي عقدت في بعدا، وان الاجراء قد عادت الى طبيعتها بين الرئيسين عون والحريري.

واضافت المصادر ان هناك تأكيدا على استمرار التسوية الرئاسية بكل بنودها ومفاعيلها، وان هناك حرصا ايضا على ابقاء اجواء التعاون في إطار هذه التسوية وقطع الطريق على اي شيء قد يؤثر على مسار هذه العلاقة.

ووفقا للاجواء التي سادت منذ جلسة مجلس الوزراء بين الطرفين فإن الحديث عن تغيير حكومي قد تبخر مع التأكيد

على اهمية تفعيل وتنشيط عمل الحكومة لاسيما على الصعيد الاقتصادي والمالي.

على صعيد آخر تفاعلت امس قضية المخالفات والفضائح التي ظهرت في قطاع الاتصالات في ضوء الاجتماعات المتلاحقة التي عقدتها لجنة الاعلام والاتصالات النيابية برئاسة عضو كتلة حزب الله النائب حسين الحاج حسن.

ونتيجة ما توصلت اليه اللجنة قرر النائب العام المالي القاضي علي ابراهيم الاستماع الى وزير الاتصالات الحالي محمد شقير والوزيرين السابقين للاتصالات جمال الجراح ويطرس حرب، لكن الوزيرين شقير والجراح امتنعوا عن الذهاب للدلاء بإفادتهما امام ابراهيم، بينما تجاوب حرب مع الطلب وادلى بدلوه في هذا الشأن.

والمعلوم ان لجنة الاتصالات النيابية اوصت ايضا بتشكيل لجنة تحقيق برلمانية في شأن ملف الاتصالات وارشاد رئيسها الى مخالفتها وفضائح في هذا القطاع.

وتطرح هذه الازمة المستجدة علامات استفهام اضافية حول شعار محاربة الفساد الذي تطرحه الحكومة والسلطة، لاسيما ان ما جرى او يجري لا يبشر بالخير.

مواجهة الإستحقاقات المالية تبدأ بإقرار موازنة ٢٠٢٠ مع إصلاحات خطأ كبير ارتكبه أصحاب نظرية «الإنهيار» بالتعتيم على وداعة الـ ١,٤ مليار دولار الفساد هو المسؤول عن الوضع الحالي وليس الإعلام الذي يقوم بوظيفته كسلطة رابعة

(تتمتة خبر مواجهة)

مجلس النواب عملاً بالإجازة للحكومة بالتشريع الجمري. الجدير ذكره ان الإصلاحات الجمركية هي إحدى متطلبات مؤتمر سيدر وبالتالي اقراره يعني الالتزام بأحدى متطلبات المؤتمر.

كما قامت اللجنة بدراسة أولية لورقة النظام التقاعدي الذي قدمه البنك الدولي، إلا ان الظاهر ان هذه الورقة لا تحظى على موافقة جميع الأطراف مما دفع اللجنة الى تأجيل البت بها بحجة الحاجة إلى مزيد من الأرقام.

ايضا تابعت اللجنة مناقشة الأوراق المقدمة من التيار الوطني الحر والقوات اللبنانية لكن من الظاهر ان هناك نوعاً من التكتف على دقائق الاجتماعات، اغلب الظن لبت اجواء إيجابية في الإعلام.

■ موازنة ٢٠٢٠ ■

من جهة اخرى يستمر مجلس الوزراء بدراسة موازنة العام ٢٠٢٠ وبحسب الوزير علي حسن خليل، أصبحت الموازنة شبه منتهية مع الحاجة لإستكمال دراسة موازونات بعض الوزارات. والواضح ان الوزير علي حسن خليل الذي يحرس على إنجاز مشروعه، يعتمد الشكل القانوني للموازنة كما نص عليه قانون المحاسبة العمومية. وبالتالي نستنتج ان الوزير علي حسن خليل هو من مناصري ان يتم اقرار الموازنة في قانون منفصل عن الإصلاحات.

التوجه الحالي لدى القوى السياسية هو عدم وضع ضرائب او رسوم إضافية في موازنة العام ٢٠٢٠، إلا ان هذا الامر قد يُفسر تخوف القوى من طرح ضرائب جديدة في مشروع الموازنة في ظل غياب إجراءات مكافحة الفساد.

الجدير ذكره ان خطة النقابات التي تقدمت بها وزارة البيئية

تحتوي على مشروع قانون لفرض ضرائب جديدة على المولدين أكانوا مستهلكين أو مُصنّعين. وبحسب تقديراتنا، فإن حجم هذه الضرائب يصل إلى ٤٠٠ مليون دولار أميركي سنوياً. وإذا كنا من مؤيدي الضرائب على التلوث، إلا ان على الحكومة ان تعتمد الصراحة مع المواطن من خلال شرح أهداف هذه الضرائب وحجمها عملاً بمبدأ الشفافية المالية الذي يطالب به مؤتمر سيدر.

■ الخلل في الوضع المالي

للدولة اللبنانية يفرض اجراءات جذرية أكثر من تلك المطروحة في الموازنة. هذه الإجراءات، المطلوبة من قبل المجتمع الدولي، تفرض وضع ضرائب ورسوم جديدة بهدف إمتصاص الخلل في تحصيل الإيرادات. وبالتالي ويغيب اجراءات جذرية لخفض الإنفاق، هناك شبه استحالة لتحسين العجز المتوقع في موازنة العام ٢٠٢٠ خصوصاً ان «momentum» العجز المحقق في موازنة ٢٠١٨ والمتوقع تحقيقه في موازنة ٢٠١٩ كبير ويؤثر سلباً على عجز موازنة العام ٢٠٢٠.

■ من هنا نرى ان هناك سيناريوهين:

السيناريو الأول- وينص على وضع ضرائب مباشرة في قانون الموازنة مثل رفع الضريبة على القيمة المضافة ورسوم إضافية على الإستيراد، ورفع نسبة الحسومات التقاعدية...



السيناريو الثاني- وينص على ان يتم وضع هذه الضرائب في قوانين منفصلة على مثال الضرائب البيئية مما يكون له وقع أقل على الرأي العام اللبناني.

■ وداعة الـ ١,٤ مليار دولار

حقّق القطاع المصرفي اللبناني إنجازاً كبيراً في شهر آب الماضي من خلال تلقيه وداعة واحدة بقيمة ١,٤ مليار دولار أميركي. هذا الأمر يُعتبر إنجازاً هاماً نظراً للظروف التي مر بها لبنان والشائعات التي عصفت بإمكانية إيفالسه.

إننا نستغرب ونثني التعتيم على هذه الوداعة والذي فرضته الشائعات التي عصفت بلبنان خلال الفترة الماضية. فهذا الإنجاز بحد ذاته كان كفيلاً يمنع تخفيض تصنيف لبنان الإئتماني. وهنا تطرح السؤال: هل هناك علاقة بين التعتيم

على هذه الوداعة وبين حساسيات ذات خلفية سياسية؟ لماذا تراقق قدوم هذه الوداعة مع هذا الكم من الهجوم على مالية الدولة اللبنانية وعلى الليرة اللبنانية؟ الجدير ذكره ان قدوم ودائع بهذا الحجم لا يمر مرور الكرام عادة في الدول نظراً إلى أنها تشكل ٢,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي!

إننا إذ نؤكد على موقفنا أننا ضد أي قمع لحرية التعبير خصوصاً للصحافيين، إلا أننا نرى ان معالجة المواد الإعلامية التي تتعاطى الشأن المالي للدولة اللبنانية والليرة اللبنانية، يجب ان تأخذ بعين الإعتبار الأمن الإقتصادي للمواطن اللبناني.

هذا الأمر لا يعني بتاتاً ان الإعلام يتحمل مسؤولية الوضع الراهن. هذا الوضع يتحمل مسؤوليته الفساد المُستشري في البلد كما وغياب السياسات المالية للحكومات المتعاقبة. وإذا كان لا بد من إنتقاد، فإن إنتقاد الفساد يجب ان يكون أولوية.

■ مصرف لبنان والـ«بقر» ■

إستطاع مصرف لبنان بحكمة حاكمه الحفاظ على الثبات المالي والتقدي للدولة اللبنانية. ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فقد إستطاع مصرف لبنان تأمين «بقر» (Buffer) للدولة لإجراء الإصلاحات اللازمة في الفترة القادمة وذلك من خلال تأمين تمويل إستحقاقاتها المالية بالعملات الأجنبية.

وننتقل بتلفهم لمعرفة كيفية تعاطي الحكومة اللبنانية مع هذا البقر والإستفادة من الوقت الإضافي الذي أمته مصرف لبنان لقيام بالإصلاحات التي ستسمح بعكس الإتجاه التصاعدي لعجز الموازنة (Inflection Point).

لذا نرى ان الطابرة الآن هي في ملعب الحكومة اللبنانية علّ مكوناتها تعي خطورة الموقف وتعهد إلى محاربة الفساد الذي يتحمل مسؤولية ما وصلنا إليه اليوم من تراجع على الصعيد الاقتصادي، المالية، البيئية، والإجتماعية.

على طريق الديار

لماذا الحملة على الاعلام وتحميله مسؤولية عدم مساعدة الدولة في حل ازماتها وتضخيم مشكلات البلد والاساءة الى المسؤولين؟

الحملة على الاعلام غير مبررة مطلقاً، والاساءة الى رئيس الجمهورية والمسؤولين لا تجوز مطلقاً، والاعلام اللبناني اعلام مسؤول ويتحدث عن مكان الخلل، لكن السؤال: هل الاعلام مسؤول عن عجز الدولة، هل الاعلام مسؤول عن الفساد والهدر، هل الاعلام مسؤول عن عدم حل مشكلة الكهرباء



مصر تطلب دخول طرف رابع كوسيط في المباحثات بشأن سد النهضة



الاجتماع المصري الاثيوبي السوداني

وكان وزير المياه والري والطاقة الإثيوبي سيلشي بيكلي، قد وصف الشهر الماضي خطة مصر، بما في ذلك حجم المياه التي تريد ان يسمح السد بتصريفها سنوياً، بأنها «غير مناسبة».

وكان الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، قد أكد أنه لن يتم تشغيل سد النهضة الإثيوبي بفرض الأمر الواقع، «لأننا ليس لدينا مصدر آخر للمياه سوى نهر النيل»، وذلك خلال حوارته مع عدد من الشخصيات المؤثرة داخل المجتمع الأميركي، على هامش مشاركته في اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، الشهر الماضي.

وحتى تصميم سد النهضة، الذي أعلنت عنه أديس أبابا عام ٢٠١١، ليكون حجر الزاوية في مساعي إثيوبيا لتصبح أكبر مصدر للطاقة في أفريقيا، إذ سينتج أكثر من ٦٠٠٠ ميغاوات.

وتختلف القاهرة وأديس أبابا على حجم المياه التي ستدفق سنوياً لمصر وكيفية إدارتها خلال فترات الجفاف. وتعتمد مصر على النيل لتلبية ٩٠ بالمئة من

كشفت مصادر أن مصر طالبت بدخول طرف دولي رابع وسيط في المباحثات الثلاثية مع السودان وإثيوبيا بشأن سد النهضة.

وتأتي هذه الدعوة المصرية بعد بيان للبيت الأبيض دعت فيه الولايات المتحدة «الأطراف الثلاث إلى بذل جهود حسنة النية للتوصل لاتفاق مستدام يحقق تبادل المنفعة في التنمية الاقتصادية والازدهار».

وجاء هذا التطور بينما بدأ وزراء الري في مصر وإثيوبيا والسودان اجتماعاً في الخرطوم لمناقشة قواعد تشغيل سد النهضة وملء بحيرته بالمياه وتوقيتها.

ويأتي الاجتماع بعد أربعة أيام من اجتماعات اللجنة الفنية المكونة من خبراء وفنيين وأساتذة جامعات التي تركزت على تقريب الرؤى المصرية والإثيوبية بشأن هذا الملف.

كانت اجتماعات سد النهضة التي انعقدت، الشهر الماضي، في مصر شهدت خلافاً بين مصر وإثيوبيا، بعد رفض أديس أبابا مقترحاً مصرية يربط عملية ملء السد بإيراد النهر والفيضان، وفقاً لمسؤول مصري.

وتعتبر إثيوبيا أن المقترح بمثابة تدخل في قراراتها السيادية، وتمسكت بأن يكون قرار الملء والإيقاف والإستئناف محلياً صرفاً.

واليوم جدد الوفد المصري مطالبته بتدخل دولة حيادية، لتسهيل عملية التفاوض بين الأطراف الثلاثة، لضمان الوصول إلى اتفاق يضمن الإستخدام العادل للمياه، ويضمن للجانب الإثيوبي تشغيل السد وتوليد الكهرباء الهدف الأساسي من بنائه.

ويستمر اجتماع وزراء الري على مدار يومين، على أن يتم الإعلان عن نتائج المفاوضات السبت.

١١١٥٨
٦١٢٩
٢٠١٩-٥-٧ طبع من الديار في
٢٠١٩-٥-٧ بيع من الديار في
هاتف: ٠٥/٩٢٣٣٧٣-٠٣/٨١١٧٨٥-٠٥/٩٢٣٣٧٣
الإعلانات: ٠٥/٩٢٣٣٧٣-٩٢٣٣٧٣-٩٢٣٣٧٣-٠٥/٩٢٣٣٧٣
info@addiyar.com

بلغ عدد الزوار على موقع
الديار الإلكتروني (Internet)
في ٢٠١٩-١-٠٣
٢٨٦٠٥ زائر.

مسؤول قسم الرياضة جلال بعينو
مسؤول قسم الاخراج سمير فغالي
رئيس القسم الفني وجيه علي
المدير المالي عماد معلوف
المدير المسؤول دولي بشعلاوي
الموقع الإلكتروني رجا المهنار - هشام زين الدين
مسؤول العلاقات العامة مازن الرماح

مديره الأخبار الداخلية والمحلية والعمامة نجوى مارون
سكرتير تحرير رالف جرجس
مسؤول الأخبار الدولية ميشال نصر
مسؤول الأخبار الاقتصادية جوزف فرح
رئيس التحرير
رضوان الذيب